

أبرز نقاط إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

في ظل تقدم الآليات والجوانب الهيكلية للإصلاحات على نحو جيد في الوقت الراهن، تجري تحولات جذرية عبر المنظومة.

- تأتي التنمية في الوقت الراهن على رأس قائمة أولويات الأمم المتحدة. يحظى جدول أعمال عام 2030 بتركيز أكبر عبر أنشطة الأمم المتحدة.
- ينصب تركيز فرق الأمم المتحدة القطرية بدرجة أكبر على المشورة بشأن السياسات والدعم البرنامجي المتكامل وبدرجة أقل على دعم المشروعات.
- يحشد المنسقون المقيمون الدعم بشأن أهداف التنمية المستدامة، مستفيدين من استقلاليتهم الجديدة وقدراتهم الإضافية في سبيل توحيد منظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء.
- تتزايد مساهمة فرق الأمم المتحدة القطرية تجاه المنسقين المقيمين في ما يتعلق بأدائهم في ضوء إطار الأمم المتحدة للتعاون.
- تعزيز مكاتب المنسقين المقيمين بقدرات تحليلية، بما في ذلك الاقتصاديون والمخططون الإستراتيجيون.
- تشارك اللجان الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة غير المقيمة على نحو متزايد.
- تحفز أدوات التمويل الجديدة، بما في ذلك صناديق التمويل الجماعي القطرية، العمل المشترك.
- إنشاء الهياكل لتسخير المعرفة والمعلومات والبيانات وإدارتها.
- زادت المكاسب المحققة على مستوى الكفاءة بنسبة 57% تقريباً في الفترة بين عامي 2019 و2020 (أي أكثر من 100 مليون دولار أمريكي) في البلدان.
- تحوّلت جميع المناطق إلى المنصات التعاونية الإقليمية الجديدة، التي تنطوي على مراكز معرفة مشتركة ومستويات غير مسبوقة من الشفافية.
- شهدت القدرات والموارد في المكاتب متعددة الأقطار تعزيزاً بالغاً؛ وازداد الدعم الشامل الموجّه إلى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

85%	من الحكومات تقرّ بأن المنسقين المقيمين قد ساعدوا في تعزيز الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية	12	كياً تابعاً لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقرّ بالتزامات تقديم التقارير إلى المنسق المقيم في ما يتعلق بالتخطيط وتنفيذ البرامج وحشد الموارد
76%	من الحكومات توافق على أن المنسقين المقيمين قد عزّزوا أوجه التآزر بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام	14	كياً تابعاً لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقرّ بعلاقة ممثل بلدها تجاه المنسق المقيم في التوصيفات الوظيفية لممثليها
27%	من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لا يقيمون في الدولة، إلا أنهم يساهمون بعمق في وضع سياساتها	17	كياً تابعاً لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أبلغت مجالس إدارته بالإجراءات المتخذة لمعالجة العقبات المؤسسية وتعزيز الاتساق داخل فرق الأمم المتحدة القطرية

المصدر/دراسات استقصائية حكومية مستقلة أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أواخر عام 2020

الأمر التي لا تزال معلقة: الطريق الذي نسلكه في 6 مجالات رئيسية

تمويل منظومة المنسقين المقيمين ليس مستداماً بعد، لا سيما بالنظر إلى الدور بالغ الأهمية الذي تؤديه في الوقت الراهن كعامل محفز وعامل مساعد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

يجب أن يكون تأثير فرق الأمم المتحدة القطرية أكثر انسجاماً مع احتياجات الدول المتطورة والتحول من المشروعات الفردية الصغيرة إلى التركيز على حلول السياسات أكثر تكاملاً تتناسب مع طموح جدول أعمال عام 2030.

يجب على الأعضاء الأساسيين في الأمم المتحدة ومجالس الإدارة مواصلة الضغط من أجل إحداث تغيير ثقافي حقيقي داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإجراء إعادة تنظيم كامل لجميع الكيانات لتفعيل استجابة متكاملة.

تحسين هيكل مكتب التنسيق
الإثماني وزيادة تنوع الملامح
ومجموعات المهارات الخاصة
بالمندوبين المقيمين ومكاتبهم.

زيادة تعزيز جهود الكفاءة،
لا سيما في أكثر الأمور تعقيداً،
مثل مراكز الخدمة المحلية المشتركة
(مكاتب الدعم الإداري المشتركة)،
حيثما يكون ذلك مفيداً.

تعزيز الالتزام على نطاق
المنظومة بالتنفيذ الفعال للمراجعة
الإقليمية، وتعزيز المكاتب متعددة
الأقطار، واستحداث وظيفة تقييم
مستقلة على نطاق المنظومة.

ملاحظات الحكومات المضيفة - أبرز النقاط الرئيسية

يقولون إن المندوبين المقيمين قد ضمنوا استجابة متسقة للأمم المتحدة في ما يتعلق بجائحة كوفيد-19	92%	يشيرون إلى أن الأمم المتحدة باتت أكثر صلةً باحياجات التنمية في بلادهم مقارنةً بما كانت عليه قبل ثلاث سنوات	91%
وأفقوا على أن أطر التعاون الجديدة قد مكنتهم من معالجة الأولويات الوطنية والاستجابة لها بفعالية، إذ ارتفع الرقم من 89% في عام 2019	92%	أفادوا بأنه منذ تغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإثمانية في عام 2018، تعمل المنظومة الآن بطريقة تعاونية أكثر	77%
أشاروا إلى أن حضور الأمم المتحدة مصمّم على نحو مناسب وفقاً لأولوياتهم، إذ ارتفع الرقم ارتفاعاً كبيراً من 76% في عام 2019	87%	يشيرون إلى أن المندوبين المقيمين يقودون فرق الأمم المتحدة القطرية على نحو فعال، إذ ارتفع الرقم من 79% فقط في العام السابق	88%
يوافقون على أن موظفي الأمم المتحدة في البلد يملكون المزيج المناسب من القدرات والمهارات اللازمة لدعم تنمية بلادهم	85%	يلاحظون أن المندوبين المقيمين يتمتعون بصلاحيات كافية لأداء مهامهم، مقارنةً بنسبة 71% في عام 2019	79%

تري الغالبية أن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 شاملة (74%) وفي التوقيت المناسب (76%) وفعالة (77%) وموجهة إلى الفئات
المعرضة للخطر (84%) ومتسقة بدرجة كافية مع إطار التعاون، وذات استجابة إنسانية (84%)

المصدر/ دراسات استقصائية حكومية مستقلة أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أواخر عام 2020

https://data.uninfo.org/Home/_SERP

استجابة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19

ضمان حصول 142 مليون امرأة على رعاية صحة الأم	تمكين 240 مليون شخص من الحصول على الخدمات المنقذة للحياة غير المرتبطة بكوفيد-19	دعم 86 دولة في دمج تدابير التصدي للعنف الجنساني في خططها للاستجابة لكوفيد-19	  
تسهيل فرص الوصول إلى خطط الحماية الاجتماعية لـ 120 مليون شخص	تيسير الحصول على إمدادات المياه والصرف الصحي المهمة لأكثر من 36 مليون شخص	تيسير الحصول على التعلم من بعد لعدد يبلغ 263 مليون طفل	  
تيسير الحصول على المساعدة النقدية لـ 44 مليون شخص	تزويد 48 مليون طفل بإمكانية الحصول على التغذية	تمكين 73 مليون طفل من تلقي التحصين الأساسي	  

سيمكّننا النجاح من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الإشارات مشجعة.

وقد كانت جائحة كوفيد-19 أول اختبار جهد لهذه الإصلاحات؛ إذ استجابت المنظومة للجائحة بتماسك غير مسبوق وبإحساس بالحاجة الملحة. وقد حققت نتائج على أرض الواقع أنقذت الأرواح وقّلت من تأثير الأزمة.